



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/74/381)]

٢٠٩/٧٤ - اليوم الدولي للتوعية بالفاقد والمُهْدَر من الأغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الإنسان وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يتحقق منها،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قراراتها ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، ولا سيما الفقرات ١ إلى ١٠ من مرفقه بشأن المعايير المتفق عليها لإعلان السنوات الدولية، وكذلك الفقرتان ١٣ و ١٤ اللتان تنصان على أنه ينبغي ألا يعلن يوم دولي أو سنة دولية قبل اتخاذ الترتيبات الأساسية لتنظيم وتمويل ذلك اليوم أو تلك السنة،



وإذ تشير إلى القرار ٢٠١٩/١١ الذي اتخذته مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الحادية والأربعين التي عُقدت في روما من ٢٢ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩^(١)،

وإذ تشير أيضا إلى القرار ٢/٤ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تعزيز الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة للحد من الفاقد والمُهْدَر من الأغذية^(٢)،

وإذ تشير كذلك إلى أن الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨^(٣) أهاب بجميع أصحاب المصلحة إلى اعتماد نهج للنظم الغذائية المستدامة ووضع استراتيجيات وابتكارات فعالة للحد من فقدان الأغذية وهدرها،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بطريقة متوازنة ومتكاملة، وإذ تسلم بأن الحاجة الملحة إلى الحد من الكميات الكبيرة من الأغذية التي تُفقد وتُهدر في جميع أنحاء العالم تتناولها بوضوح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الغاية ١٢-٣،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تدعو إلى تخفيض نصيب الفرد من هدر الأغذية على المستوى العالمي في مرحلتي البيع بالتجزئة والاستهلاك بمقدار النصف، وإلى الحد من فقد الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك فقد الأغذية بعد جمع المحاصيل، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠،

وإذ تشير أيضا إلى الانطلاقة العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، التي نظمت في روما في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩، وإذ تشدد على الدور الهام للمزارع الأسرية في إنتاج ما يزيد على ٨٠ في المائة من الغذاء العالمي من حيث القيمة،

وإذ تشير كذلك إلى المنشور المعنون "حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٩: السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية"، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حيث يُعرّف فقد الأغذية بالانخفاض في كمية أو نوعية الأغذية بسبب القرارات والإجراءات التي يتخذها موردو الأغذية على طول السلسلة، باستثناء تجار التجزئة ومقدمي خدمات الأغذية والمستهلكين، ويُعرّف هدر الأغذية بالانخفاض في كمية أو نوعية الأغذية بسبب القرارات والإجراءات التي يتخذها تجار التجزئة ومقدمو الخدمات الغذائية والمستهلكون^(٤)،

وإذ تلاحظ أن ثلث الأغذية المنتجة سنويا في العالم للاستهلاك البشري، أي ما يعادل نحو ١,٣ بليون طن، يُفقد أو يُهدر، وفقا لتقدير أولي في عام ٢٠١١ بينما يعاني ٨٢١ مليوناً من البشر من نقص التغذية المزمن ويعاني زهاء ١٥١ مليوناً من الأطفال دون سن الخامسة من التقرم في عام ٢٠١٨^(٥)،

(١) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة REP/2019، المرفق حاء.

(٢) UNEP/EA.4/Res.2.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم ٣ (A/73/3)، الفصل السادس، الفرع واو.

(٤) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٩: السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية (روما، ٢٠١٩).

وإذ تلاحظ أيضا أن التقديرات الأولية لمؤشر الخسائر الغذائية، على النحو الوارد في المنشور المعنون "حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٩: السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية"، تقيس الفاقد من الأغذية بعد جمع المحاصيل وحتى مرحلة البيع بالتجزئة دون أن تشملها وتشير إلى فقد حوالي ١٤ في المائة من الأغذية المنتجة عالميا، في عام ٢٠١٦،

وإذ تشير إلى أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية الرامية إلى دحر الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وهي مكلفة برفع مستويات التغذية والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، آخذة في الاعتبار ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامة،

وإذ تلاحظ الحاجة الملحة إلى معالجة مشكلة الفاقد والمهدر من الأغذية على الصعيد العالمي والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة إلى تغيّر المناخ واستدامة الزراعة وسبل عيش الإنسان والإمدادات الغذائية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الدراسة التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام ٢٠١٨ بعنوان "نوع الجنس وفقد الأغذية في سلاسل القيمة الغذائية المستدامة: مذكرة توجيهية"، كشفت أنه، حتى تكون الاستراتيجيات والتدخلات للحد من الخسائر الغذائية فعالة ويكون لها تأثير طويل الأمد، يتعين أن تذهب أبعد من الحلول التكنولوجية بجعل العوامل الاجتماعية - الثقافية الكامنة لسلاسل القيمة الغذائية في الصدارة، وأن تعمم مراعاة المنظور الجنساني،

وإذ تسلّم بما لاستدامة إنتاج الأغذية من دور أساسي يعزّز الأمن الغذائي والتغذية لسكان العالم الآخذ عددهم بالتنامي ويسهم في التخفيف من وطأة الفقر وفي استئصال الجوع وفي صحة الإنسان،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية معالجة المشاكل المتعلقة بالفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل سلسلة الإمداد، من المُنتِج إلى المستهلك النهائي، والعمل من أجل ترسيخ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ تسلّم كذلك بأن الأغذية تُفقد وتُهدر أثناء التخزين والنقل والتجهيز، وإذ تدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية لاعتماد النهج المبتكرة والتكنولوجيا في مكافحة فقد الأغذية وهدرها؛

وإذ تسلّم بأن جهودا تُبذل بالفعل على المستويين الوطني والإقليمي لمكافحة الفاقد والمهدر من الأغذية، وأن هذه الجهود ينبغي الحفاظ عليها ودعمها بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية،

وإذ تقر بالحاجة الملحة إلى إذكاء الوعي على جميع المستويات، وإلى تعزيز وتيسير الإجراءات اللازمة للقضاء على الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع أنحاء العالم، وبأهمية ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم بأن احتفال المجتمع الدولي بيوم دولي للتوعية بالفاقد والمهدر من الأغذية من شأنه أن يسهم إلى حد بعيد في زيادة الوعي على جميع المستويات بخطورة المشكلة وبحلولها الممكنة، وأن يعزّز الجهود العالمية والإجراءات الجماعية الهادفة إلى تحقيق الغاية ١٢-٣ من أهداف التنمية المستدامة،

١ - **تقرر** أن تعلن يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للتوعية بالفاقد والمهدر من الأغذية؛

- ٢ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والأفراد وسائر الجهات صاحبة المصلحة، إلى الاحتفال بهذا اليوم الدولي، على النحو الملائم ووفقاً للأولويات الوطنية، بما في ذلك من خلال التثقيف وإقامة الأنشطة الرامية إلى التوعية بأهمية الحد من الفاقد والمُهْدَر من الأغذية، وبإسهام هذه التدابير في التنمية المستدامة؛
- ٣ - **تدعو** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى تيسير الاحتفال باليوم الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات المعنية الأخرى، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠؛
- ٤ - **تؤكد** أن تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تُغطى من خلال التبرعات، بما في ذلك تبرعات القطاع الخاص؛
- ٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُطلع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى على هذا القرار من أجل الاحتفال باليوم الدولي بما يليق بالمناسبة.

الجلسة العامة ٥٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩